النزاهة تعلن إعادة 326 عقاراً للدولة في كربلاء

أعلنت هيئة النزاهة الاتحاديّة، اليوم السبت، أنّ إجراءاتها التحقيقيّة والتدقيقيّة أثمرت عن إعادة (326) عقاراً إلى الدولة ومنع هدر المال العام، وصدور قرارٍ بحبس (4) مُتّهمين، من بينهم مُدير بلديّة الحرّ سابقاً، مُوضحةً أنّ القيمة التقديريّة للعقارات الواقعة في مُحافظة كربلاء تفوق ستةً وثلاثين مليار دينار.

وذكر مكتب الإعلام والاتصال الحكومي في الهيئة- في بيان مقتضب تلقته المطلع: إن "فريقاً مؤلفاً في مكتب تحقيق كربلاء تمكّن- بعد إجراء التحرّي الأصولي- من ضبط (1244) معاملة تخصيص قطعة أرضٍ في بلديّة الحر، ووضع إشارة الحجز عليها لحين انتهاء التحقيق"، مُبيّناً، أن "التدقيق أسفر عن إعادة (326) عقاراً منها إلى البلدية تمّ تخصيصها خلافاً للضوابط والتعليمات، واستناداً إلى مُستمسكات مُزوّرة، لافتاً إلى أنّ قيمتها التقديريّة تبلغ (36,180,000,000) مليار دينار". وأضاف، أن "الفريق توصّل إلى قيام عددٍ من مُوظّفي بلديّة الحرّ بتزوير بطاقات السكن المُبرزة من قبلهم إلى لجنة تخصيص قطع الأراضي السكنيّة في البلديّة، استناداً إلى مكتب معلومات كربلاء"، مُنبهاً، بـــ "إصدار أمر قبضٍ وتحرٍّ وتنفيذه بحقّ المُوظّفين المذكورين، واستقدام رئيس لجنة

التخصيص وفق المادة (289) من قانون العقوبات، فضلاً عن ضبط مُوظّـَفٍ آخر لدوره بعمليـّـَة التزوير وتمشية معاملات التخصيص، خلافاً للقانون".

وتابع، أنه "بعد الاستماع إلى أقوال الشهود تبيـّـَن قيام مُدير بلديـّـَة الحرّ السابق باستغلال منصبه وإدراج اسم زوجته الثانية في محضر التخصيص المُرقـّـَم (11 لسنة 2022)؛ للحصول على قطعتي أرض، بالرغم من استفادة زوجته الأولى"، لافتاً إلى، "تأليف لجنةٍ تدقيقيـّـَةٍ تحت إشراف الهيئة وعضويـّـَة رئيسي شعبة الأملاك في مُديريـّـَة بلديـّـَة كربلاء سابقاً وضابط في مُديريـّـَة الجنسيـّـَة والأحوال المدنيـّـَة والجوازات والإقامة في كربلاء وانتداب مسّـَاحٍ من بلديـّـَة الحر؛ لتدقيق معاملات التخصيص وبيان المُخالفات".

وأوضح، أنّـَ "عمليـّـَة تدقيق معاملات التخصيص استمرّـَت سنةً وثلاثة أشهر".

وأكمل، أنه "تمّـَ فتح قضيـّـَةٍ جزائيـّـَةٍ، وبعد قيام المحكمة المُختصّـَة بالاطلاع على الأدلة وتدوين أقوال المُمثلين القانونيّين لمُديريـّـَة البلديـّـَة والتسجيل العقاري في الحر، والاستماع إلى أقوال الشهود، أصدرت قراراً بإيقاع عقوبة الحبس البسيط حضورياً على مدير بلديـّـَة الحر سابقاً وثلاثة من مُوظّـَفي البلديـّـَـة".